جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

المسؤولية الجزائية الناشئة عن جريمة إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي العراقي

رسالة تقدم بها الطالب

ذاكر صالح رضا القاضي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم القانون
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام

بإشراف

الأستاذ الدكتور
عادل يوسف عبد النبي الشكري
أستاذ القانون الجنائي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾

صَدَقَ اللهُ العليُّ العَظِيم

(سورة ص: الآية ٢٦)

الإهداء

إلى أساتذتي الأفاضل الذين كانوا أساساً في التواصل
لكي نكون في العلم والمحبة من الأوائل ...

إلى كل طالبِ كان رفيقَ الكتابِ وصديقَ القلم
فجاهد ..ثم جاهد ..حتى ابتسـم ....

إلى الذي علمني أنَ الدنيا كفاحٌ ...وسلاحي العلم وانتصاري النجـاح
إلى الذي أوصلني إلى بر الأمانِ...وسعى فيها لأكـون أفضـل إنسان
إلى أعظم وأعز رجل في الكون ...والدي وسندي وقوتي بعد الرحمـن

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها حتى استجاب الله لها
إلى من سهرت الليالي لكي تنير دربي إلى نبع العطف والحنان ومصدر حبي
إلى أجمل ابتسامة في حياتي حبيبتي وروحي ومصدرِ سعادتي
أمي التي جعل الباري الجنة تحت قدميها .....

إلى سندي في هذه الحياة... إلى من بذلـوا جهـدا في مساعدتي
حتـى تحققت الأمنيات... فكانوا نعمه الأخوة ونعم الأخوات
أخوتي وأخواتي.....

إلى عائلتي الصغيرة شريكة الدرب والكفاح وسر سعادتي في هذه الحياة
زوجتي العزيزة وأطفالي براعم قلبي.....

إلى لكل زميل وكل صديق أنار لي مصباحاً لهذا الطريق ....

أهدي جهدي هذا

الباحث

شكر ٌ وامتنان

قال تعالى:(ومَنْ يَشكُر فإنما يَشْكُر لِنفسهِ)
وقال رسوله الكريم :(لا يشْكُرُ الله منْ لا يشكرُ الناسَ)

أحمد الله تعالى حمدا كثيراً طيباً مباركاً ملء السموات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة ؛وأسجد لله حمداً وشكراً الذي هداني ويسر أمري ومنحني العزم والصبر ؛وأعانني على إنجاز هذا البحث العلمي المتواضع ؛وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم.

ومن هنا أغتنم الفرصة كي أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان إلى الإستاد المشرف الدكتور (عادل يوسف بد النبي الشكري) حيث كان بمثابة الأخ والرفيق والأب والأستاذ والقامة العلمية الممتلئة بالعلم والعطاء؛ والذي أعطاني الكثير من وقته وفكره وتوجهاته حيث كان لعلمه الفياض وتوجهاته البناءة وخلقه العالي الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى اللواء الدكتور (عمار الخفاجي) رئيس محكمة قوى الأمن الداخلي المنطقة الخامسة واللواء(باسم الأسدي) قائد شرطة محافظة النجف الأشرف والدكتورة (نجلاء مهدي)أستاذ مساعد في معهد العلمين والدكتور(رعد طعمه) أستاذ القانون الجنائي في كلية المأمون الجامعة ؛لما قدموه لي من المساعدة العلمية والمساندة المعنوية في إكمال بحثي هذا .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان لعمادة المعهد ورئاسة قسم القانون وللكادر التدريسي في معهد العلمين لما أبدوه من المساعدة وتقديم يد العون في إكمال البحث....

الباحث

المستخلص

إنّ إساءة استعمال النفوذ هي ظاهرة قديمة النشأة، حديثة الأساليب، متطورة في صور ارتكابها، فهي تعدُ من أخطر جرائم الفساد الإداري والمالي، لما لها من تأثير يصيب نظام الدولة وكيان مؤسساتها المدنية والعسكرية على حدٍ سواء، ومن ضمنها مؤسسة قوى الأمن الداخلي، والتي وجدت لحفظ الأمن والاستقرار في المجتمع.

وجرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في نطاق مسلك قوى الأمن الداخلي، تؤدي إلى زعزعة نظام الدولة الداخلي، وتشكل انتهاكاً صريحاً لمبدأ العدالة والمساواة الذي كفله الدستور لكل أفراد المجتمع.

فالمصلحة المعتبرة من تجريم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي، تكمن في حماية المصالح محل الحماية الجنائية للمرفق العام، وحصانة لعمل أفراد قوى الأمن الداخلي، أذ عالج أحكامها المشرع في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ النافذ والمعدل في الفرع السابع في المواد (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣) على الرغم من قصورها بالإحاطة بكل صور جرائم الاستغلال وإساءة استعمال النفوذ.

إنّ مشكلة الدراسة تكمن في خطورة هذه الجرائم ضمن المؤسسة العسكرية والأمنية، وإنّ المشرع قد تناول الجرائم الصادرة من المافوق للمادون، مع العرض إنّ السلطة والمنصب الممنوحة للمافوق تُمكنهُ من استغلال النفوذ خارج الإطار الوظيفي بشكل أكبر وأوسع من استغلاله ضمن العمل في قوى الأمن الداخلي، ومن أجل تسليط الضوء على تلك الجرائم وخطورتها ضمن المؤسسة الأمنية، جاءت دراسة هذا الموضوع، ضمن الأداء البشري والعلاقات المتبادلة بين أفراد قوى الأمن الداخلي وآلية تعامل المافوق من هو أرفع (رتبةً أو قدماً أو منصباً) مع المادون من هو أقل (رتبةً أو قدماً أو منصباً) كون القوانين والأنظمة والتعليمات والأعراف الإدارية والعسكرية، تقتضي إطاعة الأمراء والرؤساء، وللحيلولة دون قيام المافوق بإساءة استعمال نفوذه الوظيفي للمصالح والمنفعة الخاصة، واستغلال الصلاحيات الممنوحة له قانوناً للمصلحة الشخصية بعيداً عن الهدف السامي من الأداء الوظيفي لقوى الأمن الداخلي، فالإساءة الصادرة من المافوق تعني تغيير المسار الإداري والعسكري عن غايته في حفظ الأمن وحماية المصالح العامة والخاصة، نظم المشرع أحكاماً خاصة بإساءة استعمال النفوذ الوظيفي، وأوجد نماذج وصور جرمية خاصة بهذا الوصف.

فالجرائم المُرتكبة من قبل المافوق في المادة (١٩) من قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي، لا تمس حقوق المادون فقط، بل تتعدى ذلك وتمس المصلحة العامة وحقوق أخرين، كون الجريمة التي تُرتكب وبأمر من المافوق يكون أحياناً المجنى علية خارج افراد قوى الأمن الداخلي، أما المواد(٢٠،٢١، ٢٢،٢٣) فأنها تتمثل بانتهاك حقوق المادون الشخصية، وخرق للقانون.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	ب
الإهداء	ت
الشكر والإمتنان	ث
المستخلص	ج- ح
المحتويات	خ- ذ
المقدمة	١-٦
الفصل الأول:- الإطار المفاهيمي لفكرة جرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	٧-٧٧
المبحث الأول:- ماهية جرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	٨-٤٦
المطلب الأول:- مفهوم جرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	٨-٢٤
الفرع الأول:- مدلول جرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	٩-١٧
الفرع الثاني : - المصلحة المعتبرة في تجريم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	١٧-٢٤
المطلب الثاني:- مفهوم الوظيفة في قوانين قوى الأمن الداخلي	٢٥-٤٦
الفرع الأول:- تعريف الوظيفة	٢٥-٣٥
الفرع الثاني:- شروط تولي الوظيفة في قوانين قوى الأمن الداخلي	٣٥-٤٦
المبحث الثاني :- طبيعة جرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	٤٧-٧٧
المطلب الأول:- ذاتية جرائم إساءة استعمال النفوذ في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	٤٧-٥٩
الفرع الأول :- خصائص جرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	٤٨-٥١
الفرع الثاني :- تمييز جرائم إساءة استعمال النفوذ عما يشتبه بها	٥١-٥٩
المطلب الثاني :- أساس تجريم جرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى	٦٠-٧٧

الأمن الداخلي	
الفرع الأول :- الأساس القانوني للتجريم في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	٦٠-٧٣
الفرع الثاني :- الأساس الفلسفي لجرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	٧٣-٧٧
الفصل الثاني :- البنيان القانوني لجرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	٧٨-١٤٣
المبحث الأول :- صور جرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	٧٩-١٠٤
المطلب الأول :- الجرائم التي تحقق منفعة أو مصلحة المافوق	٧٩-٩٠
الفرع الأول :- الطلب من المادون القيام بإعمال أو منفعة	٨٠-٨٤
الفرع الثاني :- الطلب من المادون ارتكاب جريمة	٨٥-٩٠
المطلب الثاني :- الجرائم التي تلحق ضرراً بالمادون	٩١-١٠٤
الفرع الأول :- إهمال شكوى المادون أو التهديد بسحبها وفرض عقوبات انضباطية خارج الصلاحية القانونية	٩١-٩٧
الفرع الثاني :- سب أو إهانة المادون أو الحاق الأذى بجسمه	٩٧-١٠٤
المبحث الثاني :- التبعات والآثار الناشئة عن ارتكاب جرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	١٠٥-١٤٣
المطلب الأول :- التبعات الموضوعية لجرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	١٠٥-١٢٠
الفرع الأول :- العقوبة في صورتيها العادية والمشددة	١٠٦-١١٢
الفرع الثاني :- العقوبات التبعية والتكميلية	١١٢-١٢٠
المطلب الثاني :- التبعات الإجرائية لجرائم إساءة استعمال النفوذ الوظيفي في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي	١٢١-١٤٣
الفرع الأول:- الجهة المختصة بالتحقيق والمحاكمة	١٢١-١٢٨

الفرع الثاني:- إجراءات التحقيق والمحاكمة والطعن بالأحكام	١٢٩-١٤٣
الخاتمة:-	١٤٤-١٤٨
أولاً:- الاستنتاجات:	١٤٤-١٤٦
ثانياً:- المقترحات	١٤٦-١٤٨
المصادر	١٤٩-١٧١
المستخلص باللغة الإنجليزية	B- C
العنوان باللغة الإنجليزية	A
الملاحق	